الأنباء
الاربعاء 24 يوليو 2013

تأجيل تشكيل الحكومة والبحث في ملف عزل المفتي

مصادر لـ «الأنباء»: نخشى من عمل أمني يشد الانتباه ويوقف التداول بالقرار الأوروبي تجاه حزب الله

رفع الاتحاد الاوروبي سيف العزل بوجه حزب الله، من خلال اعتبار جناحه العسكري، منظمة ارهابية، الا انه ابقى باب الحوار مفتوحا مع جناحه السياسي، وهو ما كان متوقعا في لبنان الرسمي، لكنه لم يكن مقبولا، فقد دعا الرئيس ميشال سليمان اوروبا الى اعادة النظر في القرار، بينما تشدد اوروبا واميركا على اعتبار القرار رسالة قوية الى حزب الله.

وبالخلاصة، فان لبنان دخل مرحلة جديدة في العلاقة، نتيجة التبدل الأوروبي الجذري حيال لبنان وقضايا الشرق الاوسط، وعلى الرغم من استناد القرار الى تفجير الحافلة الخاص بالسياح الاسرائيليين في بلغاريا العام الفائت، فانه لا يمكن تجاهل تأثيرات تورط الحزب في الحرب السورية، في المعطيات والعناصر التي قادت الى اتخاذه.

على ان مصدرا فرنسيا مسؤولا لفت عبر «الحياة» الى ان القرار ينص على استمرار التعاون مع الحكومة اللبنانية، وكذلك مواصلة التحدث مع الجناح السياسي للحزب!

مرجع لبناني رسمي اوضح ان الحكومة اللبنانية تبلغت ان القرار الاوروبي لن تكون له اي مفاعيل على التحويلات المالية القانونية الى لبنان عبر المصارف الاوروبية، انما سيؤدي الى تجميد اموال اشخاص ومنعهم من الحصول على تأشيرات دخول الى اوروبا، وهو ترك لدول الاتحاد ان تحدد اسماء المعنيين والكيانات التابعة للجناح العسكري.

ويقول المصدر الفرنسي ان القرار لا يحتم فرض عقوبات مالية.

ويرى استاذ القانون الدولي د.شفيق المصري، ان اشادة رئيس الدولة الاسرائيلية بالقرار كشفت عن مراميه السياسية الحقيقية، اما على الصعيد القانوني فالقرار حرص على التمييز بين الجناح العسكري والجناح السياسي، بهدف التخفيف من وطأته على الدولة اللبنانية، بمعنى ان هذا الجناح السياسي لايزال قابلا للتعامل الدولي والداخلي ايضا.

لكن رغم ذلك اضاف المصري ان لبنان سيواجه الآن احراجات اكثر منها عقوبات كونه شريكا متوسطيا بعلاقات ثنائية كثيرة مع اوروبا، لكن مسألة التمييز بين الجناح العسكري والسياسي صعبة للغاية، لانها غير واضحة لا في بنية الحزب ولا في وظائفه وامرته العسكرية، والحرج اللبناني ناجم عن كونه لا يستطيع ان يحدد للاوروبيين ما هو سياسي وما هو عسكري، فالتصنيف عائد للاتحاد الاوروبي بشكل عام ولكل دولة أوروبية بشكل خاص.

حزب الله يسجل على منصور عدم القيام بالتحرك المناسب مع السفراء الأوروبيين لدعم وجهة نظر لبنان الرافضة لإدراج الحزب في خانة الإرهاب

وفي تصريح لاذاعة صوت لبنان ربط المصري بين القرار الأوروبي هذا وبين قرار مجلس التعاون الخليجي، وعمليا يعني ان لبنان الدولة اصبح مقيدا لجهة تقرير تحت اي جناح يمكن ان يقع الحزب.

وعقب صدور القرار استقبل الرئيس ميشال سليمان سفيرة الاتحاد الاوروبي في لبنان واستوضحها حيثيات القرار وخلفياته، واعرب الرئيس عن الامل بأن يعيد الاتحاد الاوروبي النظر في قراره من منطلق الحرص على عدم اتخاذ مقررات متسرعة.

اما الديبلوماسية الاوروبية فقد اوضحت ان القرار يبعث برسالة سياسية مهمة مفادها ان الاعمال الارهابية غير مقبولة ايا كانت هوية مرتكبيها، واشارت الى ان القرار لا يمنع مواصلة الحوار مع جميع الاطراف السياسيين في لبنان وانه لن يؤثر على الدعم المالي الذي يوفره الاتحاد للبنان، وان مراجعة للقرار ستتم كل ستة اشهر.

رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي عقب على القرار بالقول ان المجتمع الدولي بكل مكوناته حريص على التزامه بالشرعية الدولية والحفاظ على افضل العلاقات مع الاتحاد الاوروبي الذي كان على دوله اجراء قراءات متأنية للوقائع قبل اصدار القرار.

وزير الخارجية عدنان منصور مستقبلا سفيرة الاتحاد الاوروبي أنجلينا ايخهورست (محمود الطويل)

وزير الخارجية عدنان منصور اتهم اطرافا على الساحة اللبنانية لم يسمها بلعب دور سلبي لادراج حزب الله على لائحة الارهاب، وقال ان لاسرائيل كذلك تأثيرا كبيرا في اتخاذ هذا القرار.

منصور التقى امس سفيرة الاتحاد الاوروبي ليبحث الامر معها.

في المقابل، ذكرت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان حزب الله سجل على الوزير منصور المحسوب عليه وعلى حركة امل عدم القيام بالتحرك المناسب مع السفراء الاوروبيين لدعم وجهة نظر لبنان الرافضة لادراج الحزب في خانة الارهاب، واكتفائه بارسال مذكرة بناء لطلب الرئيس ميشال سليمان، وهو ما تلقى الرئيس سليمان الشكر عليه من الرئيس بري ومن حزب الله.

حزب الله رأى في القرار الاوروبي قرارا عدوانيا ظالما لا يستند الى اي مبررات او ادلة، كما اعتبر فيه خضوعا اوروبيا للضغوط الاميركية ـ الصهيونية، واذعانا كاملا لاملاءات البيت الابيض، بحيث يبدو وكأن القرار كتب بأيد اميركية وحبر صهيوني، ولفت الحزب دول الاتحاد الاوروبي الى ان واشنطن سبقتها الى مثل هذا القرار ولم تجن منه سوى الكثير من الخسارة.

على المستوى اللبناني الداخلي، القرار الاوروبي بقدر ما احرج الدولة اللبنانية واغضب حزب الله وحلفاءه بقدر ما اكد على الكثير مما كانت تطرحه قوى 14 آذار، خصوصا في مرحلة الاغتيالات السياسية الكبرى، ومن ثم بعد انخراط الحزب في حرب الدفاع عن النظام السوري.

مباشرة افضى القرار الاوروبي الى تجميد تحرك بعض رؤساء الحكومة السابقين والمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى باتجاه عزل مفتي لبنان الشيخ محمد رشيد قباني لنزاع في جزء اساسي منه على الصلاحيات الى ما بعد عيد الفطر المبارك بعدما لاح في الافق تردد رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي والرئيس عمر كرامي في متابعة التحرك الهادف الى العزل تحت ضغط التطورات السياسية.

من جهتهم وجد دعاة عزل المفتي ان من الملائم حصر الانتباه العام بتداعيات الموقف الاوروبي من حزب الله وانعكاساته على الساحة الداخلية بدل تشتيت الاهتمامات في مواضيع اخرى، خصوصا ان تشكيل الحكومة بات مؤجلا الى ما بعد عودة الرئيس سليمان من رحلاته الخارجية الى نيويورك ولاحقا طهران فالرياض.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان ثمة تحركا باتجاه تنظيم مسيرات كبرى تطالب بطي صفحة سلاح حزب الله في نوع من الترجمة للقرارات الدولية والاوروبية.

في المقابل، تفيد المعلومات بأن ثمة مخاوف من ان يعمد احدهم الى التوتير الامني في هذه المنطقة او تلك لشد الانتباه ووقف التداول بالقرار الاوروبي الآن.

● بيروت ـ عمر حبنجر

من يعوق تشكيل الحكومة ينظر إلى استبدال سلام بآخر!

فياض لـ «الأنباء»: الاتحاد الأوروبي يخضع للضغوط الأميركية والإسرائيلية

نفى عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب علي فياض أي رابط بين المواقف الأخيرة التي اطلقها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والتي دعا فيها إلى الحوار وبين موقف الاتحاد الأوروبي من إدراج حزب الله على اللائحة الأوروبية للإرهاب. ورأى أن الاتحاد الأوروبي يخضع للضغوط الأميركية والإسرائيلية وليس لديه اي مسوغ قانوني يتيح له اتخاذ قرار بتصنيف حزب الله على لائحة الارهاب، لافتا الى أن الحزب لن يغير مواقفه الثابتة تجاه القضايا المطروحة.

واوضح النائب فياض في تصريح لـ «الأنباء» ان دعوة السيد نصر الله القوى السياسية اللبنانية للحوار دون شروط تنطلق من ادراك عميق لحجم المأزق الذي يراوح فيه الوضع اللبناني، لافتا الى ان السيد نصر الله اكد ان هناك حاجة ماسة الآن واكثر من اي وقت مضى لمناقشة استراتيجية الدفاع الوطني، مشيرا الى ان دعوة الأمين العام للحوار متصلة ايضا بالموضوعات اللبنانية العالقة ومجمل الاوضاع اللبنانية.

وأكد النائب فياض ان مواقف السيد نصر الله الأخيرة تأتي في ظل انقسام سياسي حاد ومتفاقم وانكشاف امني في اكثر من منطقة لبنانية وتفجيرات واعتداءات على الجيش اللبناني وعلى المدنيين فضلا عن مناخات تغذي الانقسام المذهبي وفي ظل وضع اقتصادي صعب وبيئة متفجرة من حول لبنان على المستوى الإقليمي.

وفي الشأن المتصل بتشكيل الحكومة والصيغ المطروحة اشار النائب فياض إلى مجموعة قواعد وثوابت يجب الالتفات إليها وأولها حجم الحكومة والإسراع في تشكيلها، معتبرا انه لا يجوز ان يبقى البلد في ظل حكومة تصريف اعمال ضعيفة ومن دون إدارة حقيقية للملفات القائمة كما لا يصح ايضا استبدال حكومة تصريف الاعمال بحكومة تصريف اعمال اخرى، وسأل ماذا نكون قد عالجنا؟ بل تكون اكثر انتكاسة وخطوة غير بناءة وغير ايجابية، مشيرا الى الحاجة للاسراع في تشكيل الحكومة، لافتا إلى ان الحزب ليس لديه شروط تتعلق بتشكيل الحكومة معتبرا ان الحكومات تتشكل وتعكس الخارطة السياسية الموجودة في لبنان، لافتا الى ان من يضع الشروط التعجيزية امام الرئيس المكلف تمام سلام هو الفريق الآخر الذي لا يريد ان يتمثل حزب الله في الحكومة.

وأكد ان هذا الشرط التعجيزي هدفه إعاقة تشكيل الحكومة وربما التمديد لاستبدال الرئيس سلام بشخصية أخرى.

وعن رفض الحزب لصيغ الثلاث ثمانيات (8 ـ 8 ـ 8) رأى النائب فياض ان تتمثل القوى السياسية باحجامها لانه لابد من معيار وعندما نقول لا نريد الـ 8 ـ 8 ـ 8 انما نريد ان تتمثل القوى باحجامها واوزانها النيابية وهو معيار منطقي وموضوعي. وكرر القول ان ليس لدى حزب الله شروط بل تصور وان هذا التصور هو التصور التقليدي المعمول به في تشكيل الحكومات وغير ذلك هو انقلاب على ما هو معتمد، نافيا ان تكون عقدت تشكيل الحكومة عند العماد ميشال عون.

● بيروت ـ اتحاد درويش

لا نوافق على صيغة «8 ـ 8 ـ 8» الحكومية.. وننتظر أن تتمثل القوى السياسية بأحجامها

علي فياض

مصادر: طريق التمديد لـ «اليونيفيل» سالكة من دون تعديل في المهمة أو العدد

كشفت مصادر ديبلوماسية عن اتصالات لبنانية ـ دولية تتركز حول تمديد ولاية القوة الدولية العاملة في الجنوب اللبناني سنة إضافية، والتي تنتهي في 31 أغسطس المقبل، وذلك بحسب الطلب اللبناني الى الأمم المتحدة الذي قدم مؤخرا من دون تعديل في المهمة او العدد الذي يصل الى نحو 13 ألف جندي، 11 ألفا في البر و2000 في البحر.

ولفتت المصادر الى ان هذا التمديد متوافق عليه دوليا، وليس هناك من عراقيل أمامه، مؤكدة ان الدول المشاركة في اليونيفيل ملتزمة التزاما راسخا بمشاركتها في البعثة، ولم تبد أي منها عزمها سحب قواتها، انطلاقا من احترامها للمهمة التي انتدبها مجلس الأمن الدولي للقيام بها.

وأكدت المصادر انه لن تكون هناك تعديلات جوهرية على تجديد انتداب القوة، مشيرة الى ان قرار نشرها على الحدود مع سورية لن يتخذ حاليا، وقالت ان معظم الدول المشاركة في اليونيفيل لا تريد تغيير المهمة.. بل الحفاظ عليها كما نص القرار 1701، وأوضحت المصادر ان اليونيفيل تنتظر تشكيل حكومة الرئيس المكلف تمام سلام لأنها ستكون مطالبة بأن تضمن هذه الحكومة أمن قواتها بشكل صحيح، لاسيما ان الدول الـ 37 المشاركة فيها باتت تخشى على سلامة وأمن أفرادها من أي خطر قد يلحق بها، خصوصا ان الوضع الأمني في المنطقة لا يبشر بالخير.

وكانت معلومات أمنية قد ذكرت ان عناصر من حزب الله اعترضت دورية للوحدة الإسبانية في بلدة بليدا الحدودية بحجة التقاطها صورا لمنزل احد قتلى الحرب في سورية علي سعيد موسى.

● بيروت ـ محمد حرفوش

تحليل إخباري

الجناح العسكري لـ «حزب الله» على لائحة الإرهاب الأوروبية: أهمية القرار وأسبابه المباشرة.. الرسائل «السياسية» ومفاعيلها «لبنانيا»

بيروت: يشكل القرار الأوروبي بإدراج الجناح العسكري لحزب الله على لائحة المنظمات الإرهابية تطورا جديدا وغير مفاجئ، لا يمكن تجاهله وإنكاره وعدم أخذه في الاعتبار مثلما لا يمكن المبالغة في إعطائه أهمية وفي اعتباره تحولا وحدثا كبيرا.

هذا القرار تكمن أهميته ليس في مفاعيله ونتائجه العملية الباهتة والمتواضعة، وإنما في دلالاته «الرمزية والمعنوية» لأنه يلحق الأذى المعنوي بحزب الله ويشكل خطوة إضافية في سياق عملية منهجية لتدمير صورة هذا الحزب ومكانته و«شرعيته كتنظيم مقاوم»، وبعدما كانت حرب يوليو 2006 شكلت نقطة الذروة في حجم حزب الله وصيته الذائع ومكانته وزعامة أمينه العام السيد حسن نصر الله في العالمين العربي والإسلامي، فإن الحرب السورية شكلت نقطة «العد العكسي» وبداية الانحدار والتغيير في وضع حزب الله ورصيده الخارجي، وسارت الأمور بوتيرة متسارعة بعدما انخرط الحزب عسكريا في الأزمة السورية، وكشف عن حجم هذا التدخل وعن هدفه المباشر وهو منع سقوط النظام السوري، ومنذ أن أدى هذا التدخل الى إحداث تغيير في مسار الوضع ومجريات الأحداث لمصلحة النظام، الأمر الذي شكل عائقا إضافيا أمام تقدم الحل السياسي نتيجة اختلال التوازن على الأرض.

من الواضح الآن أن القرار الأوروبي ضد حزب الله وإدراج جناحه العسكري على لائحة الإرهاب يستند بشكل أساسي الى تدخله العسكري في سورية وليس لأي سبب آخر يتعلق بالأمن الأوروبي وبأنشطة إرهابية مثل تفجير بورغاس في بلغاريا ضد حافلة إسرائيلية لم تتوافر أدلة دامغة بشأنه، أو مثل المراقبة الأمنية للتواجد الإسرائيلي في قبرص، فالتدخل العسكري لحزب الله في سورية اعتبر في نظر الأوروبيين تجاوزا واختراقا لـ «خطوط حمر وقواعد اللعبة في سورية والمنطقة» من جانب حزب الله الذي قدم نفسه «لاعبا إقليميا» وصاحب نفوذ وتأثير وقدرة على إحداث تغيير في معادلات إقليمية تتجاوز الساحة اللبنانية وقدرتها على التحمل.

لذلك فإن القرار الأوروبي، الذي يستند في خلفيته الأساسية الى تدخل حزب الله في سورية، لما لهذا التدخل من نتائج وعواقب وخيمة على لبنان واستقراره ومصالحه، يوجه الى حزب الله «رسالة سياسية» أكثر مما يهدف الى اتخاذ إجراءات عملية ضده، وهذه الرسالة تقول في مضمونها إن على حزب الله أن يوقف نشاطه العسكري في سورية وأن ينسحب منها ويعود الى لبنان ويمارس دوره كـ«حزب سياسي» له ممثلوه في الحكومة والبرلمان وكمكون أساسي من مكونات المجتمع اللبناني، وهذه الرسالة تعكس بشكل مباشر وعلى المدى القصير رغبة الأوروبيين في رؤية حزب الله يخرج من معادلة الأزمة السورية وحيث بات مصنفا فيها على قدم المساواة مع «جبهة النصرة»، وتعكس بشكل غير مباشر وعلى المدى المتوسط والبعيد رغبة الأوروبيين في رؤية حزب الله يتحول الى حزب سياسي ويحل جناحه العسكري ويتخلى عن سلاحه ودوره في معادلة الصراع مع إسرائيل.

إن قراءة سياسية «متأنية» للقرار الأوروبي مضمونا وأبعادا ونتائج تسمح بالخروج بالاستنتاجات التالية:

1 ـ لا مفاعيل مباشرة للقرار ولا تأثير عمليا له. فإدراج «منظمة إرهابية» يفرض تجميد أصولها المادية ومنع التمويل أو الدعم المالي لها بأي شكل، على أن يكون هناك إثبات قانوني أو موثق بأن هذه الموارد تخصها فعلا، كما أن القرار لا يشمل منع السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، وعلاوة على هذا تأتي صعوبة الفصل بين جناح سياسي وعسكري لحزب الله، كل هذا يجعل القرار الأوروبي رسالة سياسية قوية، حملت جرعة رمزية كبيرة لربطها بالإرهاب. فالإعلان عن معاقبة «الجناح العسكري» لحزب الله جاء متصاحبا مع إعلان سياسي نقلته منسقة السياسة الخارجية كاترين آشتون التي شددت على أن المساعدات والتحويلات المالية للبنان لن تتأثر بالقرار، وأن الحوار مستمر مع كل الأطراف اللبنانية، ما يعني الفصل بين جناح عسكري وسياسي لحزب الله، وبالتالي لن يكون هنالك أي حظر لمنح تأشيرات سفر أوروبية مرتبط بالقرار.

لكن حتى مسألة تجميد الأصول المادية، وبتر أي تمويل أو دعم، تبدو قضية معقدة جدا، وشرح ديبلوماسيين أوروبيين لها، أظهر أنها خطوة تكاد تكون من دون أي مفعول حقيقي على أرض الواقع، يمكن تجميد أصول وحسابات مصرفية، استثمارات وغيرها، مسجلة باسم المنظمة المعتبرة إرهابية، لكن الحديث عن ذلك مع حزب الله يبدو صعبا، وسط ارتباك وحتى إحراج من يشرحون فحوى القرار. ليس فقط إثبات أن التمويل لحزب الله بل لـ «الجناح العسكري»، أي أن يكون له حسابات مصرفية مثبتة مثلا.

2 ـ يطرح القرار الأوروبي مسألة أو إشكالية الفصل والتمييز بين جناحي حزب الله السياسي والعسكري في وقت لا يفرق الحزب ولا يقيم مثل هذا الفصل، فمن يقرر من هو سياسي في حزب الله ومن هو العسكري؟ وما الدول التي ستدخله الى منظومته الداخلية وكيف؟ وتنعكس هذه الأسئلة على كيفية ترجمة هذا القرار وآلية تطبيقه، إذ لايزال القرار إطارا يحتاج الى قرارات عملية تطبيقية لم تصدر بعد عن الاتحاد الأوروبي. وسيواجه الخبراء صعوبات في تحديد هوية الأشخاص والكيانات ذات الصلة بالنشاط العسكري للحزب الذي تتبع منظماته أسلوب عمل الميليشيات النشطة على كل الصعد الاجتماعية والعسكرية في آن.

3 ـ هذا الفصل بين جناحين مع تخصيص الجناح العسكري بالصفة الإرهابية يعزز الاعتقاد أن القرار يستخدم للضغط على حزب الله للعودة الى الساحة اللبنانية كفريق أو تنظيم سياسي وللتفاعل مع كل القوى والأطراف اللبنانية لتشكيل حكومة ولإرساء استقرار سياسي وأمني في لبنان.

وهذا الفصل الذي جاء مخالفا للموقف الأميركي والإسرائيلي الذي لا يفرق بين الجناحين ولم يمتثل لضغوط واشنطن وتل أبيب بإدراج حزب الله كله على اللائحة السوداء واعتباره «منظمة إرهابية»، هو الذي حد من رد فعل إسرائيل المبتهج والمهلل لأنها شعرت أنها لم تحقق انتصارا أو إنجازا ديبلوماسيا كاملا، ووجدت أن الأوروبيين التفوا على القرار وأبقوا على نافذة اتصال وتواصل مع حزب الله ليس لأنهم يخشون على استقرار لبنان وإنما لأنهم يخشون على مصالحهم وأمنهم فيه (اليونيفيل).

4 ـ أما بالنسبة لانعكاسات القرار الأوروبي وتأثيراته على الوضع في لبنان، فمن الواضح أنه لن يحدث أي تغيير في نمط العلاقات والاتصالات الأوروبية، خصوصا أنه ينص على الاستمرار في التعاون والتعامل مع الحكومة اللبنانية حتى لو كانت تضم وزراء من حزب الله.

وفي الواقع، فإن الأنظار تتجه الى ردود فعل طرفي الصراع في لبنان، حزب الله مع حلفائه وتيار المستقبل مع حلفائه، لتحديد طبيعة الانعكاسات على الوضع اللبناني الداخلي:

1 ـ هل يكتفي حزب الله بردة فعل تستخف بالقرار الأوروبي وتضعه جانبا وتتعاطى معه كأنه لم يكن، أم يتجه الى ردود فعل ضاغطة وسلبية باتباع سياسة أكثر تشددا في الداخل، ويمكن أن تصل الى عدم التعاون مع «اليونيفيل» التي تشكل القوات الأوروبية عصبها وعمودها الفقري والى تهديد المصالح الأوروبية في لبنان؟

2 ـ هل يكتفي تيار المستقبل بردة فعل تعتبر ما جرى انتكاسة أصابت حزب الله ونقطة سياسية سجلت ضده أم أنه سيعمل على توظيف واستثمار سياسي لهذا التطور لصرفه الى مكسب سياسي وتعزيز الموقع التفاوضي في الداخل بدءا من الحكومة التي كان تشكيلها مع حزب الله غير مرغوب به بسبب مشاركته في القتال في سورية، وجاء القرار الأوروبي ليفاقم الوضع ويكرس «الفيتو» الموضوع على شراكة حزب الله في الحكومة، أم أن تيار المستقبل سيعتبر أن هذا هو الوقت المناسب لفتح قنوات الحوار مع «الجناح السياسي» لـ «حزب الله» في ظل ميزان قوى سياسي ومعنوي متكافئ ووضع تفاوضي أفضل من قبل؟